لبنـان تطبيعـاً من غير معـاهدة، في حين إن في مصـر معاهـدة من غير تـطبيع؟ ولِمَ تستعجل إسرائيل الانسحاب من لبنان ــ وهو يرفض أن يعطيها حق «التطبيع» في المفاوضات ــ طالما أنها تستطيع نواله على الأرض بغير مفاوضات ولا «معاهدات»، وبذا تحقق أهدافها كاملة، كما أسلفنا القول.

إن المفاوض اللبناني، إذ يدخل إلى قاعة المفاوضات، فإنما يدخل وذهنه مليء بمخاوف «الأمر الواقع»، ومحيطه العربي ينقصه التضامن ومكشوف للكثير من دعوات الاستسلام، والعجز العربي عن دعمه خلال الحرب وتركه وحيداً يصارع أزمته وأزمة المنطقة طيلة سنوات قد حوّل «المد الوطني» فيه إلى «جزر»، و «الانفتاح العروبي» إلى «انغلاق لبناني» لا ينحصر في منطقة أو طرف بقدر ما يتعدّى إلى جميع الأطراف تقريباً، وإن تباينت أشكال التعبير والقول تلميحاً أو تصريحاً، وفي ذلك كله من التصريح أكثر مما فيه من التلميح.

لا عجب أن يتنبأ المراقب منذ الآن، بأن ضعفاً واضحاً سيسود موقف الطرف اللبناني ــ بغض النظر عن النوايا الحسنة، وسواء وجدت أو لم توجد ــ بفعل موازين القوى و «غول» «الأمر الواقع». ولا غرابة إذا ما اندفع إلى التنازلات، تأتيه من جرّاء ضغوطات الداخل اللبناني والخارج الإسرائيلي والعربي والدولي. وسواء أَوَجَدَ البعض عذراً في ذلك أم لم يجده آخرون، فإن حقائق لعبة السياسة والحرب، أبعد ما تكون عن الأوهام، وإن تُرك فيها هامش للأحلام، إذا عاندت وأصرت على أن تصبح حقائق ــ ولو في مدى زمني طويل.

## الأهداف اللبنانية من المفاوضات

يدخل الطرف اللبناني المفاوضات، وقد أقرّ الحكم فيه ــ ومجلس وزرائه معه ــ مسلّمات وتوجّهات أعلنها للإعلام، تطالب بحقوق لبنان المشروعة في جلاء الاحتلال الإسرائيلي وباقي القوات غير اللبنانية عن أرضه، وببسط سلطة الدولة وسيادتها وبإقرار قوانينها على كامل الأراضي اللبنانية كمسلمات لا تقبل الجدال، وآملاً في الوقت نفسه أن يُزاد عدد القوات المتعددة الجنسيات وتوسع رقعة انتشارها مع إشراك قوات جديدة فيها وبتجسيد الدعم الأميركي المعلن في صورة مفاوضات تتلوها انسحابات، كما وعد المندوب الأميركي فيليب حبيب، على أن تنتهي هذه الانسحابات في مدة أقصاها ١٥ شباط (فبراير) من عام ١٩٨٣، مع وضع ترتيبات دولية معينة تضمن عدم تعرض أمن أية دولة مجاورة من خلال الأراضي اللبنانية، وذلك كتوجهات يرغب ويعمل في سبيل تحققها.

والمفاوض اللبناني، إذ يتقدم بهذه المطالب التي تنادي في جوهرها بانسحاب إسرائيلي غير محكوم بقيد أو شرط، عملاً بما نادت به القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قـرارا مجلس الأمن الدولي برقمي ٥٠٨ و ٥٠٩، فإنه يعرف أن مطالبه هذه تنتمي إلى مستوى مـطالب «الحد الأقصى»، وأنه لو كانت ستتحقق في المفاوضات بدون قيد أو شرط أو تنازل أو ثمن، لما كانت حاجة لإجراء المفاوضات، والتي بمجرد دخوله إليها، قد أقرّ أنها الإطار لبحث